انجاز لصالح الليكود. وقالت مصادر مقربة من شامير ان قرار المجلس يشكل دليلاً ملموساً على ان موقفه الصلب من مخضعون صفقة الرزمة كان مجزياً (**المصدر نفسه**). وفي السياق ذاته، اعرب السكرتير العام لحزب العمل، عوزي برعام، عن ارتياحه ايضاً، واضاف: «هناك حقيقة سياسية، وهي اننا طالبنا بالتطبيع بين اسرائيل ومصر على اساس التحكيم، ونحن سعداء لان الليكود غيّر موقفه المبدئي من هذا الموضوع واعطى موافقته على التحكيم (**المصدر نفسه**).

لكن اجواء الارتياح والتفاؤل بتجاوز الازمة داخلياً وعلى صعيد العلاقات مع مصر بدأت تتلاشى ثانية مع صدور ردود الفعل المصرية على قرار الحكومة الاسرائيلية. وعلى هذا الصعيد، فالترحيب الاولي بالقرار، من الجانب المصري، كما ورد على لسان المستشار السياسي للرئيس مبارك، د. اسامة الباز «ما سمعناه من وسائط الاعلام يبدو ايجابياً، واذا ثبتت صحة ذلك، فالخطوة المقبلة هي البحث في شروط التحكيم» (**المصدر نفسه**)، لم يستمر طويلاً. اذ ابلغت مصر الى اسرائيل، عبر القائم بالاعمال المصري في تل ابيب، انها ترغب في زيارة وفد المدراء العامين الى القاهرة لمواصلة البحث في موضوع صفقة الرزمة السياسية، وتحديداً لاستيضاح المادة الثانية في قرار المجلس الوزاري المصغر، التي تتطرق الى مسألة تفويض المحكمين بمحاولة التوفيق اولاً، ومن ثم التحكيم. كذلك تضمنت الرسالة التي نقلها القائم بالاعمال المصري ايضاحاً بان مصر لن تسمح للاسرائيليين بزيارة طابا دون جوازات سفر او وثيقة هوية اخرى، اذا اصبحت المنطقة خاضعة للسيادة المصرية (**هآرتس**، ١٩/١/١٩٨٦). ثم توالت التحفظات المصرية من بنود القرار الاسرائيلي. ففي شهادته امام لجنة الخارجية والامن التابعة لمجلس الشعب المصري، اعلن وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، ان بلاده لن تقدم الى اسرائيل اي تقرير بشأن حادث راس برقة (**هآرتس**، ٢٢/١/١٩٨٦). اما رئيس الوفد المصري على مستوى المدراء العامين المستشار القانوني، نبيل العربي، فابلغ بدوره الى رئيس شعبة مصر في الخارجية الاسرائيلية، تسفي كيدار، ان مصر ترفض مطالب اسرائيل الاساسية في اطار صفقة الرزمة السياسية. وقال العربي لكيدار ان مصر ترفض، تحديداً، قرار المجلس الوزاري المصغر، بشأن تقديم مرحلة التوفيق على التحكيم في طابا، وكذلك مطالبة اسرائيل بترتيبات تضمن العبور الحر الى طابا للجانب الخاسر في التحكيم، والربط بين مسار التطبيع والتحكيم. واضافة الى ذلك، طرح العربي مطالب مصرية جديدة، منها دفع تعويضات الى مصر عن السنوات التي كانت فيها سيناء تحت الاحتلال، وعن استثمارها للموارد الطبيعية هناك. وطالب ايضاً بنقل الاشراف على كنيسة دير السلطان من ايدي الكنيسة الاثيوبية الى الكنيسة القبطية (**المصدر نفسه**).

جولة جديدة من المحادثات

وعلى ضوء هذه التصريحات، بدأت الصحف الاسرائيلية تتحدث عن «شكوك في مصداقية مصر» (**هآرتس**، ٢٢/١/١٩٨٦)، وعن احتمال تأزم العلاقات الاسرائيلية ـ المصرية مجدداً (**يدبعوت احرونوت**، ٢٣/١/١٩٨٦). وطرحت صحيفة «هآرتس» (٢٣/١/١٩٨٦) احتمال لجوء اسرائيل الى تعليق مفعول قرار المجلس الوزاري المصغر، على خلفية المواقف المصرية الاخيرة، مؤكدة ان ما نسب الى المستشار نبيل العربي، لا يمكن ان يكون رأيه الشخصي وانه ادلى به دون معرفة وموافقة المسؤولين عنه.

ولتلافي تعميق الازمة بين اسرائيل ومصر تقرر، بعد مشاورات بين رئيس الحكومة، شمعون بيرس (كان في هذه الاثناء في زيارة في الخارج)، وبين القائم باعماله، اسحق شامير، والوزير وايزمان، سفر الاخير الى القاهرة لتنقية الاجواء. وذكر بهذا الشأن ان شامير وافق على سفر وايزمان، شرط عدم البحث في موضوع صك التحكيم، بل التركيز، فقط، على ترطيب الاجواء وتحسين العلاقات (**هآرتس**، ٢٨/١/١٩٨٦). وفي هذا الاطار بذل وايزمان جهوده لاقناع